

مقدمة

تعتبر الجغرافيا والسكان من **العوامل الثابتة** في التأثير على السياسات الخارجية للدول، وفي مرحلة صعود حركة حماس ونجاحها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، كان لتلك المحددات عامل حاسم في الأحداث اللاحقة لذلك على مستوى الحكم الذاتي الفلسطيني، أثرت بشكل سلبي على القضية الفلسطينية ليس بسبب وصول الاسلام السياسي للسلطة ولكن بسبب الاتفاقيات الفلسطينية والعربية مع إسرائيل. فكيف أثرت تلك المحددات في علاقتها بالاتفاقيات المختلفة وخاصة اتفاق أوسلو على الوضع الفلسطيني؟

أولاً: ابتلاع الجغرافيا نهاية حلم الدولة: الإقليم ركن أساسي من أركان الدولة " فالدولة بغير إقليم لا وجود لها، إلا أن هذه القاعدة وجد لها بعض الاستثناء في فترات من التاريخ. خصوصاً فترات التحرر من الاستعمار الأجنبي، فالدولة البولندية مثلاً اعترفت بها الحلفاء عقب الحرب العالمية الأولى، و ذلك قبل أن يتحدد إقليمها، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اعترفت بها عشرات الدول و ذلك قبل أن تمارس سلطتها الرسمية على "إقليم" الجزائر⁽¹⁾.

واعترف العديد من الدول بالدولة الفلسطينية المعلنة بالجزائر في 15 نوفمبر 1988م، ولكنها دولة افتراضية بدون إقليم و الذي يفقده " لا يمكن لأية جماعة مهما أوتيت من كثرة و قوة أن يكون لها كيان سياسي مستقل وأن تقوم كدولة"⁽²⁾ فالإقليم عنصر مادي أساسي في قيام الدولة لأن الشعب يمارس سلطته و نشاطه عليه.

أ – أهمية الموقع و الحدود

و للموقع أهمية كبرى للدولة و قوتها و يحلل الدارسون هذا العنصر من خلال " الموقع بالنسبة للدول الأخرى.

- الموقع بالنسبة لطرق المواصلات الكبرى، للمواد الأولية و الطبيعية.

- علاقة الموقع بالتاريخ "⁽¹⁾

و يمنح الموقع مكانة عالمية خاصة لفلسطين باحتوائها على المقدسات الإسلامية و المسيحية، و يجعلها في قلب الاهتمامات العالمية.

(1) - محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه و قضاياها، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص 45 عن

Salvador giner, Initiation à L'Intelligence sociologique traduction par thérèsejerphagnon, toulouse,ed, privat. 1970. pp.127.132.

(2) -خيري يوسف مريكب، التطورات السلمية المعاصرة لقضية فلسطين في ضوء قواعد القانون الدولي العام، ط1، (القاهرة: دار النهضة

العربية، 2006)، ص 181 .

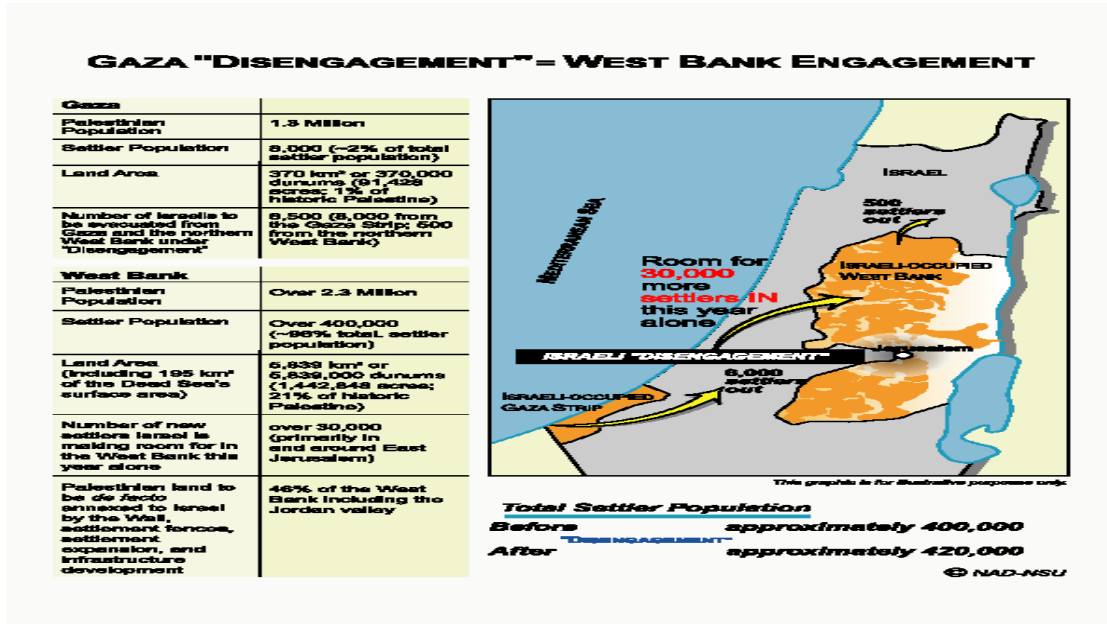
(¹) - محمد فايز عبد اسعيد، الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، ط2، (بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر، 1982)، ص 63.

وموقع السلطة الوطنية الفلسطينية سيجعلها الأضعف في جوار جغرافي تتمتع دوله بالسيادة، ويقع تحت التأثير المباشر في هذا المحيط، خاصة وأن الأردن ومصر ترتبطان باتفاقيات ثنائية مع إسرائيل، تجعلها ملتزمة بمكافحة ما يسمى بالإرهاب (المقاومة) المنطلقة من حدودهما. مما يجعل عملية التفاعل بين الفلسطينيين والمحيط العربي خاضعة لضرورة التكيف مع توجه التسوية .

كما أن الأنظمة المحاطة بمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، مهمة بشكل واضح بالتحويلات السياسية على حدودها، خاصة بعد فوز حماس بأغلبية مقاعد برلمان السلطة عام 2006، و تشكيلها للحكومة. علماً بأن حماس هي الجناح الفلسطيني لحركة الإخوان المسلمين التنظيم السياسي المعارض بمصر. و يقابله كذلك جناح معارض في الأردن، و لذلك فإن كلا من مصر والأردن سينظران لحكومة حماس و توسيع نشاطها بعين الريبة.

كما أن موقع فلسطين كأرض مقدسة في جميع الديانات، و خاصة القدس، يمنح للعلاقة التاريخية بالمكان دوراً هاماً و رمزياً، يمكن من خلاله الاستمرار في حشد التأييد العربي والإسلامي لقضية فلسطين عموماً و القدس و المسجد الأقصى والأماكن المسيحية المقدسة خصوصاً.

شكلت الأماكن المقدسة كعنصر رمزي و ديني، أحد عناصر التأثير في الخطاب السياسي الفلسطيني في مختلف المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية والعامل الجغرافي في مناطق السلطة الفلسطينية يتسم بالانفصال، طالما أن تلك الأراضي غير متصلة جغرافياً. و هو ما يجعل التحليل يتجه أيضاً إلى الفصل بين أهمية موقع الضفة الغربية، وأهمية الوضع الجغرافي لقطاع غزة. حيث يعبر فك الارتباط عن غزة على الارتباط الاستراتيجي بالضفة. (الشكل 1)

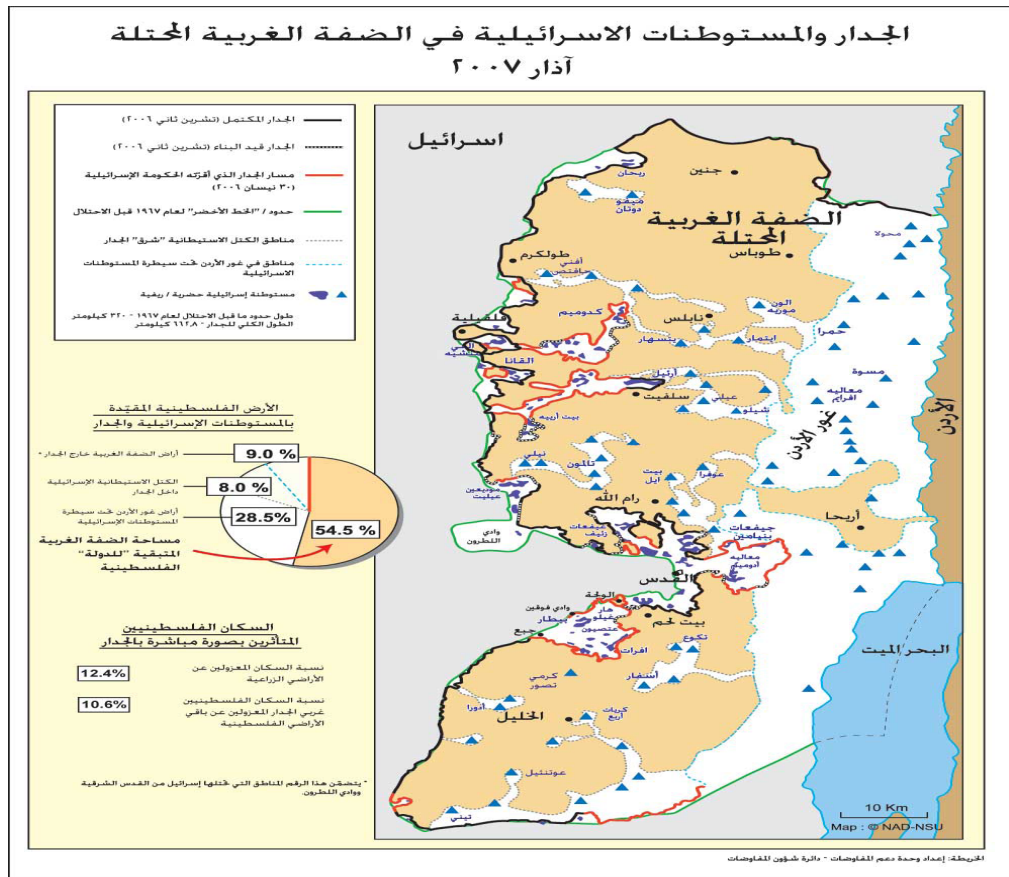


الشكل رقم 1: فك الارتباط عن غزة = الارتباط بالضفة

المصدر: دائرة شؤون المفاوضات

http://www.nad_plo.org/ar/maps/gaza/pdf/jepalfeasgw.pdf

الشكل رقم 2: خريطة الضفة الغربية 2007



الشكل رقم 2 المصدر: دائرة شؤون المفاوضات بمنظمة التحرير الفلسطينية، أنظر:

[http://www.nad-plo.org/ar/maps/wall/pdf/WB-map-\(Mar-07\)ARABIC.pdf](http://www.nad-plo.org/ar/maps/wall/pdf/WB-map-(Mar-07)ARABIC.pdf)

تبلغ حدود الضفة الغربية مع "إسرائيل" حوالي 307 كلم، و تبلغ مع الأردن حوالي 97 كم.⁽¹⁾ طبقا لاتفاقية الهدنة الموقعة بين الأردن و إسرائيل عام 1949م. واتجهت إسرائيل لاجتزاء أراضي الضفة و ابتلاعها في إطار المخطط الاستيطاني، وبالتالي فإن حدود الضفة لم تعد على أرض الواقع تلك الحدود التي أقرتها اتفاقية الهدنة.

وبالرغم من الاختلالات التي أحدثها الخط الأخضر، و تأثيره على السكان ومصادر المياه، إلا أن هذا الخط منح ميزة إستراتيجية للجانب الفلسطيني، بالنظر لارتفاع الجانب الشرقي الفلسطيني، في مقابل أراضي سهلية في الجانب الإسرائيلي تتميز بالانخفاض، الأمر الذي يعتبره الإسرائيليون مصدر قلق دائم لأنهم بالرغم من الفارق الذي يصنعه التفوق العسكري و التكنولوجي الإسرائيلي. وهو ما يفسر التغييرات التي أحدثتها إسرائيل في أراض الضفة، و لا تزال حتى بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. (أنظر الشكل رقم 2) إن اتفاقية غزة أريحا و لواحقتها، جعلت الضفة هي الأخرى كيان مجزء إلى مناطق أ - ب - ج طبقا لاتفاق طابا (أوسلو 2). ولا تسيطر السلطة الفلسطينية إلا على المناطق (أ)، بينما تشترك في السيطرة الأمنية المشتركة في المنطقة (ب)، أما المناطق (ج) فهي عبارة عن أراض تحت السيطرة الإسرائيلية.

(1) - جمال عبد المعطي محمد البابا، الجغرافيا السياسية للدولة الفلسطينية، رسالة ماجستير، قسم البحوث و الدراسات الجغرافية،

(القاهرة : معهد البحوث و الدراسات العربية، 1993)، ص 100.

كل هذا يجعل الميزة الإستراتيجية الدفاعية لمناطق الحكم الذاتي، و الدولة الفلسطينية المفترضة قد فقدت، فإذا أضفنا إليها استمرار الاستيطان فإنّ الميزة الإستراتيجية تصبح لصالح إسرائيل تمامًا. فإسرائيل بالنتيجة تسيطر على 70 % من الضفة الغربية، والمنطقة المشتركة تقدّر بحوالي 27%، ولم يبق سوى 3% من أراضي الضفة تحت الإدارة المدنية و الأمنية الفلسطينية.

إنّ اتفاق أوسلو و لواحقه أفقد البعد الاستراتيجي للضفة الغربية، كعامل قوة لصالح السلطة، ولم يبق سوى الأمل في استعادة هذه المنطقة في إطار الحل النهائي، وهو ما ترفضه إسرائيل حتى اليوم.

أما الحدود مع الأردن، فإنها تقدم ميزة لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية بالنظر للجوار العربي و العلاقات العشائرية بينهما، و لكن يصبح ذلك غير ذي معنى بعد وصول حماس للسلطة، فالأردن يرتبط باتفاقية ملزمة مع إسرائيل 26 أكتوبر 1994م. تحضر على الأردن " الدخول في أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث أو مساعدته بأي طريقة من الطرق أو الترويج له أو التعاون معه إذا كانت أهدافه أو نشاطاته تتضمن شن العدوان أو أية أعمال أخرى عن العداء العسكري ضد الطرف الآخر، بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة".⁽¹⁾

وفي المقابل فإنّ قطاع غزة عبارة عن شريط ساحلي على البحر الأبيض المتوسط " بطول 54 كم، وعرض ما بين 12 كم عند حان يونس و رفح، و 6 كم عند دير البلح، من هنا فإن قطاع غزة يحتوي على نوعين من الحدود هما الحدود البرية و يبلغ طولها 62 كم و بواقع 51 كم مع إسرائيل و حوالي 11 كم مع مصر. والحدود البحرية طولها على خط متعرج 44 كم. " ⁽¹⁾ (أنظر الشكل رقم 3)

وتكتسي الحدود البحرية بغزة أهمية خاصة، لأنّها تشكّل المنفذ البحري الفلسطيني الوحيد الذي يمكن أن يكون أداة للاتصال الخارجي، و خاصة في المحيط المتوسطي. ومعلوم أن الحدود ترتبط سلبًا بالأزمات الحدودية الممكنة، و بالجانب الإيجابي و هو احتمال التكامل.⁽²⁾

وفي الحالة الفلسطينية تبدو الآثار السلبية أقرب للاحتمال، إذ أنّ الحكم الذاتي يجاور قوى إقليمية معادية كإسرائيل، و أخرى مرتبطة باتفاقية كامب ديفيد وهي مصر، التي تنظر في هذه المرحلة بعين الريبة لتزايد نفوذ الإخوان المسلمين في فلسطين ممثلين في حركة المقاومة الإسلامية . فاتفاقية كامب ديفيد الموقعة في 26 مارس 1979م. تفرض على الطرفين " الامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة".⁽³⁾

ولكن في الجهة المقابلة يمكن لهذا المحيط الجغرافي أن يكون أداة نصرّة و مؤازرة كما تتصوّره المقاومة الفلسطينية، ويمكن أن يكون لاعبا أساسيا في الوساطة بين الفلسطينيين والكيان الإسرائيلي، وبالتالي مجالا لعلاقات تفاعلية إيجابية وسلبية مع المقاومة.

الشكل رقم 3: قطاع غزة 2007

(1) - المادة الرابعة من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية 1994 .

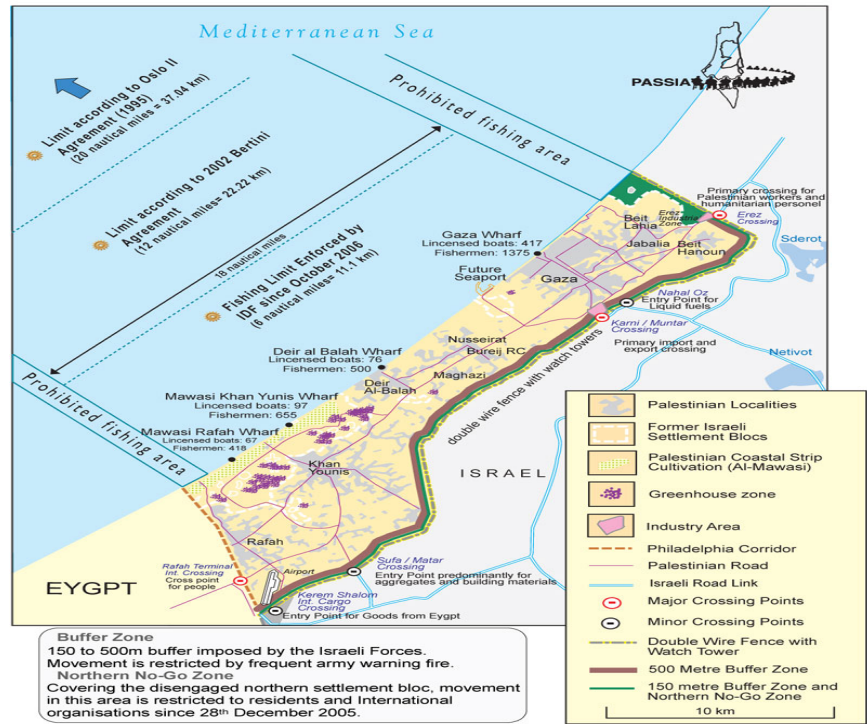
(1) - جمال عبد المعطي محمد البابا، المرجع السابق، ص 121.

(2) - لويد جنسن، ترجمة محمد أحمد مفتي، محمد السيد سليم، تفسير السياسة الخارجية، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة

الرياض، 1989)، ص 248.

(3) - المادة الثالثة من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

The Gaza Strip 2007



source: palestinianAcadémiquesociety for the study (31.11.2010):المصدر
of international Affaires
(passia), see: <http://www.passia.org/images/gaza2007Large.jpg>

ب - طابع الأراضي .

إنّ هدف المفاوضات حسب المادة الأولى من نص اتفاق الحكم الذاتي هو إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية. وحسب المادة الخامسة منه فإنّ فترة السنوات الخمس الانتقالية تبدأ فور الانسحاب عن قطاع غزة و منطقة أريحا⁽¹⁾

من خلال تدابير غزة أريحا يلاحظ أولاً التنازل عن مفهوم الدولة لصالح قيام السلطة الفلسطينية، وليس القصد التنازل عن فلسطين التاريخية وإنما التنازل أيضاً عن مفهوم الدولة الافتراضية المعلنة في الجزائر عام 1988. كما تم التخلي عن مفهوم الشعب الفلسطيني والأراضي والسلطات وهي المكونات الأساسية للدولة. و يأتي بديلاً عنه مناطق الحكم الذاتي بديلاً عن الأراضي المحررة.

- سكان مقيمين في المناطق بديلاً عن الشعب الفلسطيني من خلال تأجيل البث في موضوع اللاجئين.

- الصلاحيات الإدارية بديلاً عن السلطات.

ويكتسي طابع الأراضي أهمية خاصة، لأنّ الشعب الفلسطيني يمارس سيادته على الأرض. ولكن اتفاقية غزة أريحا تضع الفلسطينيين أمام مناطق وليست أراض محررة تمارس عليها سيادة الشعب؛ فهي تكتفي بالصلاحيات الممنوحة ولا تمارس السلطات المعهودة في الممارسة السياسية .

(1) - محمود عبد الفضيل ، إتفاق غزة - أريحا ، التحديات - المخاطر - التداعيات ، ط1، (القاهرة : دار الطليعة للطباعة و النشر،

وأول إشكالات السيادة أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تستطيع ممارسة حق السيادة على أراضيها وحدودها و مواردها الطبيعية ، كما لا تتمتع بالسلطة الكاملة على مواطنيها، و لم تعالج الاتفاقيات اللاحقة لأوسلو هذه الإشكالية، بل عمّقت هذه المفاهيم وحثت على تنفيذ ما ورد في اتفاق المبادئ، مثل اتفاقية واي ريفر أو اتفاق شرم الشيخ و هي الاتفاقات التي نصّت على الانسحاب من مناطق الضفة.

إنّ الاتفاقات اللاحقة بأوسلو، جعلت منه مرجعيتها و لذلك لم تستطيع تجاوز المفاهيم والمصطلحات الواردة فيه، وهو ما حرم الفلسطينيين من حق الانتفاع بالسيادة على الأرض لأنها مجرد مناطق تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي.

وما يهم في هذا المجال هو تجاوز إتفاقية إطار المبادئ (أوسلو1) وإتفاقية غزة – أريحا(أوسلو2) ولواحقها؛ حدود الشرعية المحلية و العربية و الدولية .

أ – المرجعية المحلية الفلسطينية

تستمد رافدها من منظمة التحرير الفلسطينية و من إعلان الاستقلال الذي توجّ دوره المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر نوفمبر 1988م.

فبالرغم من كونه إعلاناً لم يرق إلى التجسيد الفعلي، إلا أنّه شكّل إطار توافق بين الفصائل المكوّنة للمنظمة التي اعترفت بها كممثل شرعي و وحيد للشعب الفلسطيني.

فالإعلان أظهر قيام " دولة فلسطينية مستقلة مستوفية مكونات الدولة من أرض وشعب وحكومة، لها كل مظاهر الدولة و عاصمتها القدس الشريف"⁽¹⁾ وكان قد استند في إعلان حدود الدولة إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة .

ب – المرجعية العربية

تمّ تجاوز المرجعية العربية أيضاً في اتفاقية غزة أريحا ولواحقها، فالقمم العربية المختلفة تؤكد في مجملها على بناء دولة فلسطينية مستقلة و عاصمتها القدس الشريف على حدود الأراضي المحتلة بعد 4 حزيران 1967م⁽²⁾ و هو ما لم تتضمنه اتفاقية أوسلو وما لحقها من اتفاقات.

ج – المرجعية الدولية

تجاوز نص اتفاقية غزة – أريحا ولواحقها أيضاً المرجعية الدولية ، فالقرار رقم 242 لمجلس الأمن، أكّد على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام 1967م. و هو ما لم يتحقق إلى اليوم ، بالرغم من إشارة اتفاق المبادئ الموقع في مادته الأولى إلى أنّ المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قرار مجلس الأمن 242 و 338 .

إنّ استبعاد المرجعية المحلية و العربية و الدولية من اتفاقية غزة – أريحا ولواحقها أفقد الاتفاقيات شرعيتها أمام العديد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها اليسار الفلسطيني⁽¹⁾. فضلا عن

(1) - أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص 25 عن :

jaffee, center for strategic , the west bank and kaza, israil's options for peace, goffee center . telaviv university , 1989. p 135.

(2) - قارن مع نتائج قمة عمان : شؤون الأوسط، العدد 102 (دمشق: ربيع 2001)، ص 263. أو قمة بيروت في:

www.assafir. Com / ISO/ 2002/ 03/29/Local / 79 .html.

(1) - راجع علاقة اليسار الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية و مواقفه في:

أشرف محمد اسماعيل، تجربة اليسار الفلسطيني المسلح ، ط1، (القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، 2007)، ص.ص. 128 – 138

الرفض المعلن و الواضح بداية من فصائل التيار الإسلامي؛ الأمر الذي أوجد أرضية للانقسام الفلسطيني حول مختلف القضايا و على رأسها تصوّر كل طرف لحدود الدولة الفلسطينية وكيفية الوصول إلى تحقيقها.

فقيادة منظمة التحرير قبلت بما فرضته توازنات القوى الدولية، وبالتالي قبلت بالتصوّر الأمريكي الصهيوني للسلام و للحدود، و أدى للاعتراف بالكيان الصهيوني والقبول بالتعايش، والقبول بحكم ذاتي في إطار السيادة الإسرائيلية.

وموقف آخر يؤمن **بالقبول المشروط** و تتبناه الجبهتان الشعبية و الديمقراطية، وهي تقبل بالتعايش شرط الانسحاب الإسرائيلي من حدود الأراضي المحتلة عام 1967م.

والموقف الثالث يتمثل **بموقف الرفض** الذي يجد جذوره في أدبيات الحركة الوطنية الفلسطينية خاصة في بداياتها، و في الميثاق الوطني الفلسطيني قبل تعديله، وفي الأدبيات السياسية للحركة الإسلامية الفلسطينية، الأمر الذي يجعل فلسطين التاريخية هي الحدود الطبيعية للدولة في مشروع مؤيدي هذا التصور.

وهذا الاختلاف في تصوّر حدود الأرض التي تقوم عليها الدولة، سيؤدي حتمًا إلى الاختلاف في السلوك السياسي للفصائل الفلسطينية لاحقًا .

وبغض النظر عن هذا الاختلاف فإنّ الواقع على الأرض هو نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في إطار اتفاقية أوسلو. فماذا نتج عمليًا عن الاتفاقية ؟

1 - الموافقة على تمكين الفلسطينيين من الحكم الذاتي في قطاع غزة و مدينة أريحا، ومن ثمة عن طريق استمرار المفاوضات في مدن و مناطق أخرى في الضفة الغربية غير التي يستوطنها اليهود، بينما وقعت الاتفاقية بواشنطن في إطار ترويج إعلامي ضخّم على أساس شعار الأرض مقابل السلام .

2 - الإتفاق على مرحلة مفاوضات الوضع النهائي و خلالها يتم دراسة الموضوعات المؤجلة و لم يتحقق في إطارها شيء يذكر.

3 - 25 أبريل 1996 م السلطة الوطنية الفلسطينية تعلن إلغاء الجمل والعبارات التي تضمنها الميثاق الوطني والداعية إلى القضاء على دولة إسرائيل و تعهد ياسر عرفات بمحاربة الإرهاب .

كل ذلك يعني بسط السيادة الفلسطينية الجزئية على تلك المدن و الأراضي الممنوحة، وتراجع مفهوم حدود فلسطين التاريخية و تراجعت فكرة حدود الدولة المعلنة في الجزائر. و تم الاعتراف بالكيان الصهيوني " كدولة " على جزء من فلسطين. و تحولت قيادة السلطة من حركة مقاومة وتحرير للأرض، إلى قيادة في مواجهة المقاومة من خلال دورها الوظيفي الجديد في مكافحة ما يسمى "الإرهاب".

فنحن إذن أمام حكم ذاتي و ليس دولة، يمارس صلاحيات و ليست سلطات. في حدود مرتبطة بالمعابر التي تقع تحت سيطرة إسرائيلية. و في إطار وحدة نظرية بين الضفة والقطاع و انقسام جغرافي في الواقع بينهما. و فشل الاتفاقيات المختلفة في الوصول بموقعها للهدف المسطر لعام 1999م، و هو تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338. ولم تعالج قضايا الوضع النهائي و منها مشكل الأراضي أو الحدود إلى اليوم.

لقد انفرط عقد الإتفاقات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بتملص إسرائيل من التزاماتها تجاه الفلسطينيين، بالرغم من محاولة اتفاقية واي ريفر عام 1998م، واتفاقية شرم الشيخ ومختلف التفاهات التي انتهت بالاتفاق على خريطة الطريق لإنقاذ الموقف، إلا أنها عجزت إلى الآن في إلزام الطرف الإسرائيلي بتنفيذ التزاماته تجاه الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يؤكد أن لهذا الطرف تصور آخر لترتيبات الوضع النهائي غير ذلك التصور الذي يرفع شعاره المفاوض الفلسطيني الذي فوجئ في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون باجتياح عسكري للأراضي الخاضعة لسلطة الحكم الذاتي " المصنفة تحت بند مناطق (أ) في 2002.3.29، و منذ ذلك الوقت لم يعد للسلطة وقيادتها الوضع الاستثنائي الذي حظيت به منذ نشوئها عام 1994م باعتبارها شريكا تفاوضياً⁽¹⁾"

لقد ارتبط خطاب السلطة الفلسطينية في ظل قبوله للتسوية بالعمل على الوصول لبناء دولة فلسطينية على حدود 4 من حزيران 1967م عن طريق التفاوض والقبول بالحل التدريجي. و لكن الحكم الذاتي انتهى في الرابع من شهر ماي 1999م، دون أن يتوصل الجانبان إلى اتفاق حول الحل النهائي، وهو ما يؤكد ما ذهب إليه المفكر الإسرائيلي إسرائيل شاحاك " أن الرغبة في السلام "التي طالما زعم أنه هدف إسرائيل، ليس..، أحد مبادئ السياسة الإسرائيلية في حين أن توسيع سيطرة إسرائيل و نفوذها هو أحد المبادئ." ⁽²⁾ و بالتالي يكون الهدف الإسرائيلي من الإتفاقات الموقعة استخدام المزيد من الزمن للمزيد من السيطرة على المكان من خلال عملية التهويد المستمرة.

يبدو أن الفكر الإستراتيجي الفلسطيني في المرحلة التي اقتنع فيها بعملية السلام كخيار إستراتيجي ولحقت الدول العربية بهذا الخيار، فإنه بقدر ما كان يبرر خياراته إنطلاقاً من استيعاب التحولات الدولية التي أخلت بتوازن القوى لصالح إسرائيل، فإنه غيَّب حقيقة الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي الذي يقوم على الهيمنة و ليس على السلام.

لقد حاولت إسرائيل فرض مفهومها للتسوية و ترويجه، في مقابل ترويج الطرف العربي والفلسطيني لمفهوم السلام الشامل و العادل، و اتضح مع الوقت أن إسرائيل كانت تنتظر من سلطة الحكم الذاتي إعادة صياغة الخطاب الوطني الفلسطيني⁽³⁾ بما يتفق مع وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية لعملية السلام عموماً، و لتصورها للكيانية الجغرافية الفلسطينية المرتقبة خصوصاً – و- أمام عجز السلطة في تحقيق ذلك بدأ الحديث عن غياب شريك فلسطيني للسلام . انتهت بحصار رأس السلطة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

ويهدف الطرف الإسرائيلي من خلال الانقلاب على الاتفاقات و على السلطة، إلى قلب المفاهيم المتداولة في الخطاب الفلسطيني و العربي المستندة إلى قرارات مجلس الأمن الدولي لطرح مرجعيات جديدة تبنى على أساسها الحدود و الحقوق، و هو الأمر الذي أكدته فيما بعد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن خلال زيارته للشرق الأوسط جانفي 2008م، أين تحدّث عن فشل الأمم المتحدة في إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط. و بالتالي تجاوز الشرعية الوطنية الفلسطينية و العربية و الدولية، و تهيئة الطرف

(1) - محمد خالد الأزعر، ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية ، ندوة، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مركز البحوث

والدراسات السياسية في جامعة القاهرة، 2004)، ص83.

(2) - إسرائيل شاحاك، ترجمة هشام عبد الله، إسرائيل أسرار مكشوفة سياسات إسرائيل النووية والخارجية، ط1، (عمان: منشورات الأهلية

للنشر والتوزيع، 1997)، ص 17.

(3) - محمد خالد الأزعر، المرجع السابق، ص 84.

الفلسطيني للقبول بالرؤية الأمريكية الإسرائيلية للوضع النهائي، والتي كانت محل " خطاب الضمانات الذي قدمه - جورج بوش - لشارون في 14 أبريل 2004 و الذي أكد أخذ الحقائق على الأرض بعين الاعتبار." (1)

هذا الخطاب ينسجم مع التصور الإسرائيلي و ممارساته على الأرض فما هي الحقائق المتعلقة بالجغرافية ؟

على مستوى تصور الليكود، جاء في افتتاحية ها آرتس الإسرائيلية يوم 2007.11.17م "إنّ الليكود لم يرسم قط حدود الدولة كما يتصورها ، ... و بدلاً من تقسيم الأرض إلى دولتين ، فإنّ اليمين يقترح انتظار المسيح." (2).

هذا على مستوى التصور، أما على مستوى الممارسة نجد إضافة إلى الاستيطان، مشروع الجدار العازل الذي يعتبر ترسيماً مسبقاً لحدود الدولة الفلسطينية، و حسب تقرير لمنظمة العفو الدولية فإنّ " للجدار عواقب اقتصادية واجتماعية خطيرة على أكثر من مائتي ألف فلسطيني في البلدات و القرى القريبة ... أنّ الجدار يعزل عشرات القرى الفلسطينية عن باقي الضفة، أو عن أراضيها الزراعية." (3)

ويبدو أنّ الأمر لا يتعلق بالعزل فقط، و إنما يتعداه إلى الإبعاد، فجدار الفصل العنصري يستهدف إقناع السكان الفلسطينيين بضرورة المغادرة، أي الإبعاد الطوعي أمام العراقيل التي أصبحت تواجههم في الوصول إلى مزارعهم، فالعزل مقدمة للإبعاد الطوعي من خلال زرع اليأس من العيش بمحاذاة الجدار.

إنّ الجدار في بعده الجغرافي يستبقي المفاوضات في وضع الحدود، ويمكن من الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وهو في بعده الاقتصادي يفصل بين المزارعين وأراضيهم، وفي بعده الأمني يفصل بين المقاومة وحق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تحرير الأراضي المحتلة سنة 1967م، وهو في بعده السياسي والاستراتيجي يعمل على المزيد من الإبعاد لسكان الضفة الغربية.

و لذلك تصبح المهمة الأساسية للسلطة في هذه المرحلة هو إقناع المواطنين الفلسطينيين بعدم المغادرة، وتنفيذ مشاريع خاصة بالمتضررين من الجدار تمكّنهم من الصمود.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فحدود السلطة تخضع هي الأخرى للسيادة الإسرائيلية، وتخضع المعابر لاتفاقيات تجعل إسرائيل الفاعل الرئيس في مرور الأشخاص و السلع إلى أراضي الحكم الذاتي.

فالجغرافية إذاً تضعنا في صورة سلطة بدون سيادة على أراضيها، سلطة بدون سلطات، في مقابل كيان يبتلع حلمها المستقبلي، لأن ذلك الحلم يعد التحدي الأول للأمن الإسرائيلي الذي "ينبثق من طبيعة التعقيدات الجغرافية لكل من إسرائيل و جيرانها الأمر الذي يجعل من الصعوبة على إسرائيل أن تدافع عن

(1) - عماد جاد، إسرائيل و لقاء أنابوليس، العودة إلى خريطة الطريق، السياسة الدولية، العدد 171، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية

و الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، جانفي 2008) ص 104.

(2) - مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، مختارات إسرائيلية، العدد 156 (القاهرة: المركز، ديسمبر 2007) ص 58.

(3) - محمد طاهر، الحكومة الفلسطينية: أسباب الاستقالة و مستقبل التسوية، السياسة الدولية، العدد 154 (القاهرة: مركز الدراسات

السياسية و الاستراتيجية، الأهرام، أكتوبر 2003) ص 170.

أراضيها بدون القدرة على مراقبة الأراضي الواقعة في شرق البلاد مباشرة و نعني بها أراضي الضفة الغربية⁽¹⁾.

وفي إطار اتفاقية غزة أريحا، لا يمكن تصوّر حدود جغرافية ثابتة للسلطة الوطنية الفلسطينية. و الأمر سيكون أكثر وضوحاً من خلال الترويج لمشاريع مختلفة هدفها تجاوز قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بالوضع النهائي للحدود. ومن تلك المشاريع ما يعرف بوثيقة جنيف – البحر الميت⁽²⁾ الصادرة في 1 من نوفمبر 2003م، و التي تعتبر مسودة اتفاقية للوضع الدائم، تقدّم بها فريق إسرائيلي فلسطيني غير رسمي لمستقبل الكيان الفلسطيني. وقّع الاتفاق عن الجانب الفلسطيني الوزير الفلسطيني السابق ياسر عبد ربه، وعن الجانب الإسرائيلي وزير العدل الأسبق يوسي بيلين. وبالرغم من الطبيعة الافتراضية للوثيقة إلا أنها تؤكد أنّ هناك طرف فلسطيني مستعد لتجاوز المطالب التقليدية لمنظمة التحرير الفلسطينية ببناء الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة في الرابع من جوان 1967م.

إنّ اتفاق جنيف لا ينصّ على خط الرابع من جوان 1967م كحدود بين الدولتين، بل " كأساس لهذه الحدود ، وينطلق ... من هذا الأساس لإدخال ما يسميه " بعض التعديلات الحدودية المتبادلة على قاعدة التساوي في المساحة و النوعية... و لا يربط الاتفاق بين الانسحاب و الحدود التي ستقوم بين الدولتين، ما يعني أنّ مدى الانسحاب لا يطابق خط الحدود"⁽¹⁾. فاتفاقية أوسلو أو غزة أريحا غزة أريحا؛ لم تقدم حلاً نهائياً لمشكلة الحدود، و لذلك جاءت التفاهات والاتفاقيات اللاحقة لتدارك ذلك، ولكنها ظلت هي الأخرى مجرد تصورات افتراضية في إطار تصوّر الحل النهائي.

إنّ الإطار الجغرافي في إطار اتفاقية غزة – أريحا يتجاوز المعطيات التالية :

- 1 – يتجاوز مفهوم فلسطين التاريخية .
- 2 – يتجاوز حدود الدولة الفلسطينية الافتراضية المعلنة في الجزائر في 15 نوفمبر 1988م.
- 3 – يتجاوز حدود التصوّر العربي للدولة الفلسطينية، الذي يؤكد على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام 1967م، و الذي أكدت عليه مختلف القمم العربية .
- 4- يتجاوز الحدود الجغرافية التي رسمها القانون الدولي، و نالت اعتراف المجتمع الدولي.
- 5 –الأراضي التي وضعت تحت تصرّف الفلسطينيين ليست أراض محررة، وإنما مجرد مناطق تمارس فيها صلاحيات و ليست سلطات، الأمر الذي يجعلنا أمام سلطة بدون سلطات.
- 6-استند اتفاق المبادئ إلى قرار مجلس الأمن 242 و 338، وهما قراران لا يحملان أيّ التزام واضح، و تختلف الرواية الإسرائيلية في تفسيرها عن الرواية الفلسطينية و العربية.

(1)- علي محمد السيد ، متطلبات إسرائيل الأمنية الأساسية لدولتين في منطقة الشرق الأوسط ، قراءات إستراتيجية، السنة 11، العدد 3،

(القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام ، مارس 2006) عن :

Shlomoyanaiisrail 's cose security requirements for – atwo – state solution analysis paper N°3 the saban center for middle east polociy at the brookings institution, january 2005.

(2)- راجع نص الاتفاقية في : مختارات إسرائيلية، العدد 121 (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، جانفي

2005). و أيضا : قيس عبد الكريم و آخرون ، قبل الرحيل في السياسة و النظام الفلسطيني، ط1، (بيروت: شركة التقدم العربي، 2005)

ص.ص 53- 78.

(1)- نفس المرجع السابق، ص 42.

- 7 - تخضع السيادة على المعابر و الحدود عملياً لإسرائيل طبقاً لاتفاق القاهرة². فنحن أمام صورة غير مسبوقة للحكم الذاتي فاقد للسيادة ليست له سلطات، ليست له شرعية دولية، ويضع السلطة تحت المظلة العسكرية الإسرائيلية، و بالتالي فهو إعادة هيكلة للاحتلال الصهيوني، و لم ترد كلمة احتلال مرة واحدة في الاتفاقية، بالرغم من عدم تحقيق هدف الاستقلال .
- 8 -إنّ جغرافية الحكم الذاتي الفلسطيني تعمق فكرة الانفصال الإقليمي الذي يشكل خطورة حقيقية على مفهوم الوطنية الفلسطينية و على الانقسام السياسي بين أجزائه، حيث يوفّر الظروف الموضوعية لبروز كيانات منفصلة، ربما يكون الانقسام بين الضفة وغزة أحد صوره.
- لقد قسّمت فلسطين سابقاً بين ثلاث أقسام إسرائيل- الأردن- مصر 1948 م- 1967م. وتم تقسيم شعبة بين عديد الدول، ثم التقسيم القسري بين الضفة و غزة والتي لا تجمعهما المواطنة الفلسطينية، أي الرباط القانوني بين الفرد و الدولة⁽¹⁾
- 9 -إنّ المقاومة ستكون محاصرة جغرافياً من جميع حدود الحكم الذاتي بفعل الاتفاقات المبرمة بين مصر والأردن من جهة و إسرائيل من جهة أخرى، و بالتالي ستنشط المقاومة في محيط رافض لتوجهاتها.
- ولكن وبالرغم من كل ذلك، فإنّ الدولة لا تفقد السيادة بالاحتلال و هي تمارسها وإن كانت تحت سلطة الاحتلال، لأنّ الاحتلال الحربي هو " وقف ممارسة حقوق الحكومة الشرعية في السيادة مؤقتاً، غير أنها تظل موجودة ولا تنتقل إلى الدول التي تقوم بالاحتلال بأي طريقة كانت."⁽²⁾
- 10 -الافتقار إلى منافذ خارجية ما عدا الشريط الساحلي لغزة، الأمر الذي يجعل مناطق الحكم الذاتي محرومة من الحدود المفتوحة التي تسمح بالتواصل الحر مع العالم الخارجي، و نقاط العبور بينهما و بين مصر والأردن، قد تستخدم كأداة للضغط السياسي والاقتصادي على الفلسطينيين⁽³⁾
- 11 - إنّ إقليم الحكم الذاتي بمساحته الصغيرة و المجزأة، المتاخم لقوى إقليمية متنافسة يجعله يتعرض لضغوط كبيرة، قد تدفع به للاحتماء بالخارج، أو يصبح فريسة للتوسع الإقليمي.
- 12- إنّ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، يجعل السلطة إطاراً لحركة تحرير فلسطينية تستند إلى الأداة الدبلوماسية لاستعادة الأراضي المحتلة عام 1967م، ولكنه يمنح معارضي اتفاقية أوسلو شرعية الاستمرار في استعمال الأداة العسكرية لتحقيق ذلك الهدف، خاصة إذا فشلت الدبلوماسية في تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية. فسلطة الحكم الذاتي " تقع...في منطقة رمادية بين الدولة الحديثة وحركة التحرر الوطني؛ وهو ما يتسبب في حالة دائمة من التوتر بين

(²) -راجع الاتفاق في: علي مني، السلام السري من عبد الناصر إلى عرفات، ط1، (القاهرة: دار الحرية للطباعة والنشر،

1994)، ص ص 217-227.

(¹) - إبراهيم أبو لغد في ندوة العرب و مواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص

909.

(²) - خير يوسف مريبك، المرجع السابق، ص 219. عن عائشة راتب، العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، ط1، 1997، ص 223.

(³) - حسين آغا، أحمد سامح الخالدي، الأمن القومي الفلسطيني، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 2006)،

ص 36.

مؤسسات السلطة وقوى المقاومة الفلسطينية ثم انتقال حالة التوتر إلى مؤسسات السلطة نفسها بعد وصول حركة حماس إلى قيادة المجلس التشريعي والحكومة.

13 - تعد الجغرافيا من العوامل الثابتة في قوة الدولة، إلا أنها تتميز بنوع من التغيير في الحالة الفلسطينية بسبب استمرار الكيان الإسرائيلي في ابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية، دون أن يخل ذلك بالموقع القانوني للجغرافيا الفلسطينية في القانون الدولي، والذي يعتبر الأراضي المعتدى عليها بعد حرب جوان 1967م أراضي محتلة، وبالتالي فهي قاعدة أساسية لفكرة بناء الدولة.

ثانياً: صراع الديموغرافيا

الوضع تحت الاحتلال، وقلة الموارد الفلسطينية، جعل تلبية الإحتياجات السكانية مرتبطة كلية بالمساعدات الخارجية. كما أن المشروطة السياسية لتلك المساعدات تأتي لتفرض على السكان خياراً سياسياً يرتبط بالتسوية.

و" يعتبر الاكتظاظ السكاني من العوامل الرئيسية المؤدية إلى تفاقم مشكلة الحرمان الاقتصادي، والتي تؤدي بدورها، إلى إشعال لهيب الصراع الدولي ... وطبقاً لمالتوس فإن المخرجين الوحيدين من هذا التناقض هما الحروب أو المجاعات." (1) ومشكلة الشعب الفلسطيني لا تأتي من الإكتظاظ السكاني بقدر ما تأتي من حرمانه من الوطن والدولة، وتحاول القوى الدولية التعامل مع الوضع السكاني الفلسطيني وفقاً للنظرية المالتوسية باعتبارها قضية حرمان إقتصادي تسعى لمعالجته للتخفيف من احتمالات الصدام.

وتكمن أهمية العامل السكاني وفعاليته في ارتفاع نسبة الشباب، وارتفاع مستوى التعليم، والانسجام القومي والوعي الوطني، والتوزيع المتوازن للسكان (2) وقد استطاع الفلسطينيون في كل مكان من الإستفادة من وضعهم لتنشيط حركة التعليم الداخلي، أو عن طريق البعثات التعليمية في الخارج. وأدركت المقاومة الفلسطينية أهمية المؤسسات العلمية والثقافية في التنشئة السياسية فأنشأت العديد منها.

أ. الإحصاء السكاني الفلسطيني:

للوضع السكاني أهمية خاصة في فلسطين، فالشعب الفلسطيني يصل تعداداه حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حتى نهاية عام 2005م إلى " عشرة ملايين و 100 ألف فلسطيني، بواقع 4 ملايين و 900 ألف في فلسطين التاريخية موزعين على: مليونين و 400 ألف في الضفة الغربية، و مليون و 400 ألف في قطاع غزة، وحوالي مليون و 100 ألف فلسطيني يقيمون في الكيان الإسرائيلي. أما أكبر تجمع للفلسطينيين في الشتات فهو في الأردن حيث يقيم نحو 3 ملايين." (1)

وواقع الأمر يشير إلى أن الحكم الذاتي يضمّ سكان الضفة وغزة دون غيرهم، ليتشكل التوزيع التالي:

- سكان مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ثلاثة ملايين و ثمانمائة ألف فلسطيني.
- مليون و مائة ألف فلسطيني يعيشون في إسرائيل.

(1) - لويد جنسن، المرجع السابق، ص 216.

(2) - عمر الفاروق سيد رجب، قوة الدولة : دراسات جيو استراتيجية، (القاهرة : مكتبة مدبولي، 1992)، ص 155.

(1) - محسن محمد صالح، بشير موسى نافع، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت: 2006)،

ص 167 عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

- خمسة ملايين و مائتي ألف لاجئون.(أنظر الجدول رقم1)
ولم تشر الاتفاقيات الموقعة إلى مشكلة الشعب الفلسطيني ، بل أشارت إلى حل مشكلة اللاجئين دون أن تقدم لها حلاً، وأرجأت ذلك لمفاوضات الحل النهائي بالجوء للمساعدة الدولية، وهو ما يتعارض مع القرار الأممي رقم 194، الذي يؤيد حق العودة للفلسطينيين.
وتفتح المساعدة الدولية الباب للتفاوض حول مشكلة اللاجئين وفق أسس جديدة تخضع هي الأخرى لتوازنات القوى الدولية التي تصب في صالح الاحتلال من خلال طرح التوطين والتعويض كبديل عن العودة . مما يجعل الهدف الإسرائيلي من أوصلو هو السعي لتقسيم الشعب الفلسطيني.
وفي الإتجاه المقابل فإنّ الوضع السكاني الفلسطيني، قد يكون أحد عناصر القوة الوطنية فهو يقود نحو صراع ديموغرافي يثير مخاوف سلطات الاحتلال الإسرائيلي؛ فالدراسات الإسرائيلية تعتقد بوجود قنبلة ديموغرافية فلسطينية، و تتجه إسرائيل في ممارساتها لتفكيك هذه القنبلة، خاصة إذا علمنا أنّ الشعب الفلسطيني من أكثر شعوب العالم خصوبة " 4.6 مواليد لكل امرأة حسب إحصائية 2003 كما يبلغ معدل المواليد العام 37.3 مولوداً لكل ألف من السكان."⁽²⁾
و يشكل ذلك خطراً مستقبلياً بالنسبة للكيان الإسرائيلي. "إنّ نسبة الفلسطينيين إلى اليهود وغير العرب في "إسرائيل" ستزيد من 23% عام 2000 إلى حوالي 39% عام 2020 إذا لم تحدث هجرة يهودية كبيرة، أو إلى 30% إذا حدثت هذه الهجرة."⁽¹⁾ . ويقدر يوسف كراباج الديموغرافي الإسرائيلي "أنه عند مرور مائة سنة على إيجاد إسرائيل 2048 سيكون عدد الفلسطينيين فيها نصف عدد السكان ... و أنّه في عام 2025 يمكن أن يكون للفلسطينيين 23 نائباً في الكنيست من أصل 120 نائباً، لو اتحدوا وصوّتوا جميعاً."⁽²⁾ فإذا أضفنا سكان السلطة الوطنية الفلسطينية و اللاجئين؛ يصبح الصراع الديموغرافي بهذا المنطق أحد المؤشرات على بروز نموذج جنوب أفريقيا.
ولكل ذلك عمل الكيان الإسرائيلي على مواجهة ما يسميه الخطر الديموغرافي الفلسطيني عن طريق سياسة الترحيل .التطهير - الاستبدال - المجازر الاغتياالات، رفض العودة - الانسحاب الأحادي الجانب من غزة، جدار الفصل العنصري، وأخيراً طلب الإعراف بيهودية الدولة.
ويعد اتفاق أوصلو ولواحقه آلية من آليات التخفيض من هذا الضغط باتجاه إسرائيل، لأنّه قسّم الشعب الفلسطيني، و أجّل ملف عودة اللاجئين، وفتح الأبواب لحلول أخرى، مع استمرار سياسة الاحتلال في ارتكاب مختلف الجرائم في إطار سياسة التطهير والفصل العنصري.
لقد جعلت اتفاقية أوصلو من أحد محددات القوة الفلسطينية أحد عوامل الضعف الفلسطيني. جاء في نص اتفاق الحكم الذاتي" من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه."⁽³⁾ . إنّ الاتفاق يشير لشعب الضفة وغزة وليس للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج ما يعني رفض مبدأ قيام الدولة لأنها لا تقوم بدون وجود الشعب، كما يشير لرفض مسبق لعودة اللاجئين.

(²) - نفس المرجع، ص 167.

(¹) - نفس المرجع السابق، ص 174.

(²) - نفس المرجع، ص 175 عن: يوسف كراباج ، إعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط ، المستقبل الديموغرافي لمنطقة

فلسطين / إسرائيل "مجلة الدراسات الفلسطينية" ، عدد 38 ، ربيع 1999، ص.ص 56 - 79.

(³) - المادة 3 من نص اتفاق الحكم الذاتي الفقرة رقم 1.

إنّ الصراع الديموغرافي مع الكيان الإسرائيلي مضافاً إليه " انتشار الجاليات الفلسطينية في عدد من الدول خارج الأراضي الفلسطينية من شأنه دعم التواصل بين العمق العربي والإسلامي من جهة و القضية الفلسطينية من جهة أخرى، و من شأنه الحفاظ على حدّ أدنى من التغلغل الفلسطيني في هذا العمق. كما يمكن هذا الوجود الفلسطيني من توسيع قاعدة نشاطهم ".⁽⁴⁾.

المكان	عدد الفلسطينيين (بالآلاف) في نهاية سنة 2005
الضفة الغربية	2400
قطاع غزة	1400
فلسطين المحتلة سنة 1948	1130
الأردن	2942
لبنان	404
سوريا	457
مصر	61
السعودية	347
الكويت	73
بلدان الخليج العربي الأخرى	180
العراق	40
ليبيا	34
بلدان عربية أخرى	7
أمريكا الشمالية و الجنوبية	267
أوروبا	255
بقية أنحاء العالم	107
مجموع الفلسطينيين في الداخل	4930
مجموع الفلسطينيين في الخارج	5174
المجموع الكلي	10104

الجدول 1: جدول إحصاء تقريبي لأعداد الفلسطينيين في الداخل و الخارج⁽¹⁾

وبالرغم من أنّ الشتات الفلسطيني، يعبر في أحد دلالاته عن الضعف، إلا أنّه يمكن أن يتحوّل إلى عنصر قوّة وطنية فالانتشار الواسع للجاليات الفلسطينية في مختلف دول العالم، وخاصة في المحيط الإقليمي العربي (أنظر الجدول رقم 2)، يمكن أن يكون عامل تأثير وتأثر في تلك الأوطان، ويمكن أن يقود للتأثير في مجال الدبلوماسية الرسمية في تلك الدول، كما يمنح الفرصة لتحرك واسع للدبلوماسية الشعبية وأن يكون أداة لتمويل المقاومة .

⁽⁴⁾ - حسين آغا ، أحمد سامح الخالدي، المرجع السابق، ص 33.

⁽¹⁾ - محسن محمد صالح، منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة و إعادة البناء، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،

ويبقى التحدي الذي يواجه صانع القرار الفلسطيني هو قدرته على توظيف هذا العامل في دعم الداخل الفلسطيني، كعنصر للصمود والتمويل والدفاع عن الوجود الفلسطيني في الخارج . وتجاوز الواقع الفلسطيني الذي يتميز بسيطرة العشائرية و العائلية، و ضعف المجتمع المدني⁽¹⁾

مكان اللجوء	أعداد اللاجئين
الأردن	1880740
سوريا	446925
لبنان	411005
مصر	42974
السعودية	291778
الكويت	36499
باقي دول الخليج	112116
العراق وليبيا	78884
الدول العربية الأخرى	5887
أميركا الشمالية والجنوبية	183767
باقي العالم	234008

الجدول رقم2: التوزيع الجغرافي للفلسطينيين عام 2006⁽²⁾

ويطرح المجال الديموغرافي تحدّ آخر، يتعلّق بضيق مساحة أراضي السلطة الوطنية لاستيعاب العدد المتزايد من الفلسطينيين، خاصّة إذا تم الاتفاق على تطبيق حقّ العودة طبقاً للتصوّر الإسرائيلي، أي عودتهم إلى مناطق السلطة الفلسطينية ، وليس إلى أراضي فلسطين التاريخية " و هو ما يمكن أن يمثل خلاً هيكلياً في بنية الدولة الفلسطينية".⁽¹⁾

وفي انتظار ذلك يبقى حق العودة حكرًا على بعض الفلسطينيين دون غيرهم، إذ "بدل أن تعامل هذه القضية على أنها قضية حق العودة لشعب مطرود، تم التعامل معها بشكل فردي ... جرت إعادة بضعة آلاف من كوادر منظمة التحرير الفلسطينية. و هذا يعني إعطاء حق العودة للكوادر و ليس

(1)- زياد أبو عمرو، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في فلسطين، (القاهرة: مركز ابن خلدون و دار الأمين للنشر والتوزيع ،

1995، ص 100.

(2)- موقع الجزيرة نت، 2010.11.30، أنظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/984C0684-1F2C-4BFD-AA48-85B374ADEABE.htm>

(1) - أسامة الغزالي حرب ، في الدولة الفلسطينية حدودها و معطياتها و سكانها،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية) ، ص 483.

للشعب... أما الفلسطينيون الذين يعيش قرابة ستين بالمائة منهم في الشتات. فلا يحق لسلطة الحكم الذاتي إعطائهم جوازات سفر فلسطينية، وبالتالي لا يمكنهم حتى زيارة هذه المناطق إلا بقرار إسرائيلي⁽²⁾.

إنّ دلالات الوضع السكاني الفلسطيني، تؤشر إلى ما يلي:

- 1 - إنّ إتفاق أوسلو نصّ على شعب غزة و الضفة، و في ذلك تقسيم للشعب الفلسطيني، ومع تأجيلها لمشكلة اللاجئين، يصبح الحكم الذاتي خاصا بسكان الضفة و غزة دون غيرهم.
- 2 - الشتات الفلسطيني، و التوزيع السكاني عموماً قد يكون عنصر قوة للسلطة الوطنية، إذا استطاعت بناء علاقات بناءة في ذلك الاتجاه، بالشكل الذي يجعل الشتات وحتى الداخل الإسرائيلي أداة للتأثير في الخارج و دعم الداخل.
- 3 - إنّ الوضع الديموغرافي الفلسطيني يجعلنا أمام صراع ديموغرافي حقيقي مع إسرائيل، واستمرار الاستيطان والتهجير والإبعاد، هو جزء من المواجهة الإسرائيلية لما تعتقد بأنه خطر قادم في هذا المجال.

4 - إنّ التركيبة السكانية تؤثر لا محالة على الخيارات السياسية، فسكان قطاع غزة أغلبهم من اللاجئين، ولذلك يشكل حق العودة مطلباً أساسياً و يحظى بالأولوية في الخطاب السياسي للقيادات السياسية في القطاع، بينما تحظى مشكلة الاستيطان مثلاً باهتمامات سكان الضفة الغربية، في حين يركز سكان القدس على ما تبقى من الرموز الدينية والتاريخية في القدس.

5 - كان العامل الديموغرافي أحد دوافع الانسحاب الإسرائيلي من غزة، و إن كان يلي في الأهمية عوامل أخرى دفعت إلى ذلك⁽¹⁾ و لكنه في الاتجاه الآخر يشكل أحد دوافع الاحتلال الإسرائيلي لاستمراره في سياسة الاستيطان في الضفة الغربية. وبالتالي يبقى الاستيطان جزءاً من المشكلة السكانية الفلسطينية، لأنّ التجمعات السكانية اليهودية تتم على حساب الطرف الفلسطيني. ومن هنا تأتي أهمية دراسة المشكلة الاستيطانية في علاقتها بالوضع الديموغرافي.

ب - مشكلة المستوطنات:

يعتبر المستوطنون جزء من النظرية السكانية و الأمنية الإسرائيلية، فهم يقومون بمهمة في إطار الصراع السكاني، ومهمة أمنية لأنهم مسلحون. ونصّ الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني لا يشير إلى تصفية المستوطنات، باعتبارها من القضايا المؤجلة إلى الوضع النهائي⁽²⁾ الأمر الذي يسمح للطرف الإسرائيلي استغلال الوقت لتحقيق مزيد من التوسّع الاستيطاني، و بالتالي فرض الأمر الواقع الذي ينتظر حسب التصوّر الأمريكي أخذه بعين الاعتبار .

ينبغي بداية الإشارة إلى أنّ سكان المستوطنات هم جزء من سكان إسرائيل، وحسب الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية ، فقد بلغ عدد المستوطنين اليهود عام 2005م "452 ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية بما في ذلك شرقي القدس و 20 ألف مستوطن في الجولان فضلاً عن 8 آلاف و 500 مستوطن تم

(2)- عادل سمارة، الحكم الذاتي الفلسطيني: نموذج على السيادة المحتجزة، المستقبل العربي، العدد 211، (بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية، 1996) ص 75

(1)- محسن محمد صالح، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2005، المرجع السابق، ص 49.

(2)- المادة الخامسة من نص اتفاقية غزة - أريحا

ترحيلهم من قطاع غزة في شهر أوت 2005.⁽³⁾ وتؤكد إحصائية 2006م، الزيادة في عدد المستوطنين، حيث ارتفع إلى " 465 ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية بما في ذلك شرقي القدس كما يقيم نحو 20 ألف مستوطن يهودي في الجولان."⁽⁴⁾، والسياسة الاستيطانية الإسرائيلية تستند إلى قوانين تمييزية ضد العنصر العربي، يؤكد أنها تحويل إسرائيل "معظم الأراضي في إسرائيل (حوالي 92 بالمائة) إلى "أراضي دولة" و بعد أن تحدد ملكية الأرض على أنها للدولة يمكن لهذه الأخيرة تأجيرها لليهود فقط و لفترات طويلة."⁽¹⁾

فلا يحق في حكم القانون الإسرائيلي، منح أو تأجير الأراضي لغير اليهود وعلى هذا الأساس تتقدم الجماعات المختلفة الراحبة في الاستيطان بتقديم طلبات الاستفادة من أراضي الدولة، وهو ما يتم الاستجابة إليه وقت التخطيط له بالموافقة الحكومية. حيث "يسمح لليهود من كافة أنحاء العالم بالاستيطان في تلك الأراضي." وعلى أسس عنصرية. ولذلك فهي مستوطنات يهودية وليست إسرائيلية، ويتماهي الإعلام الغربي والصهيوني في استخدام تعبير "المستوطنات الإسرائيلية خطأ أو عمداً."⁽³⁾ ليس فقط لإخفاء الطابع العنصري وإنما أيضا لإخفاء الطابع الإستعماري فهي مستعمرات لسكان الإحتلال، وليست مستوطنات للمهاجرين اليهود، وكانت "البعثة الفلسطينية في الجامعة العربية قد تقدمت - في هذا الخصوص- في صيف عام 1997. تطلب فيها من وسائل الإعلام العربية أن تتبنى مصطلحات تؤكد الحقوق العربية.. مثل.. ضرورة استخدام تعبير "مستعمرات" و " مستعمرون" عوضا عن "مستوطنات" و "مستوطنون" لأنّ الإستيطان يوحي بسكن أراض خالية من السكان، بينما الإستعمار يقوم على فكرة الإحتلال بالقوة وطرده السكان الأصليين"⁽⁴⁾، وقبل أن يصاب أرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بالسكتة الدماغية في جانفي 2006م، اعتمد خطة لحماية الأمن الإسرائيلي من ضمن ما تضمنته⁵ :

- تكثيف المستوطنات في القدس.
- إنشاء الجدار الأمني و الذي من بين أهدافه حماية المستوطنين.
- غلق بعض المستوطنات في الضفة لحماية مستوطنات أخرى.
- إعادة الانتشار (الانسحاب الأحادي الجانب من غزة) .
- وبالعودة للبرامج الانتخابية للأحزاب الرئيسية الإسرائيلية، بما فيها كاديما والعمل والليكود، نجدها تلتقي على جل القضايا الحساسة، و على رأسها الإبقاء على الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية

(3) - محسن محمد صالح، التقرير: 2005، المرجع سابق، ص 48.

(4) - محسن محمد صالح، بشير موسى نافع، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2006، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،

(2007) ص 66.

(1) - إسرائيل شاحك، مرجع سابق، ص 266.

(3) - نفس المرجع، ص 271 .

(4) - إبراهيم ناجي علوش، كراس المعركة على جبهة المصطلحات في الصراع العربي الصهيوني، ط1، (عمان: دار ورد الأردنية للنشر

والتوزيع، 2010)، ص ص 17-18.

(5) - مادلين أبرايث، ترجمة عمر الأيوبي، الجيروت و الجبار، (بيروت: الدار العربية للعلوم -نانشرون، 2007)، ص ص، 127 -

المحتلة تحت السيطرة الإسرائيلية¹. وكل ذلك مخالف لما تمّ الاتفاق عليه في إطار خارطة الطريق التي أكدت في موضوع الاستيطان على إزالة المواقع الاستيطانية التي أقيمت في عهد حكومة شارون ثمّ تجميد كافة الأعمال الاستيطانية، بما فيها ما يستند إلى النمو الطبيعي للمستوطنات⁽³⁾.

خاتمة :

نستنتج ممّا سبق أنّ الاتفاقات الموقعة بين طرفي الصراع المباشرين لم تعالج مشكل الاستيطان، لأنها أولاً دفعت بها لمفاوضات الوضع النهائي، و لأنها ثانياً لم تشر إلى تصفية المستوطنات. ولذلك استمرت إسرائيل في استغلال الوقت للتوسع الاستيطاني المستمر لخلق وقائع جديدة على الأرض، تحظى بالحماية القانونية، و تجعل إزالتها مستحيلاً في التصوّر الإسرائيلي. ويبدو أنّ هناك إجماعاً ظاهراً بين القوى السياسية المؤثرة في إسرائيل حول استمرار الاستيطان، وقد بدا واضحاً أنّ الطرح الإسرائيلي يستند إلى فكرة التعويض والتوطين وليس إلى إزالة أو تفكيك المستوطنات. وتؤدي السياسة الاستيطانية الإسرائيلية إلى العبث بالوضع الديموغرافي في الضفة الغربية لصالح إسرائيل، لتجعل من تلك التحولات قاعدة للتفاوض حول الوضع النهائي.

قادت الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل إلى جعل عناصر القوة الثابتة للكيانية الوطنية الفلسطينية محدّدات لضعفها من خلال سياسات تتحكم بالجغرافيا والديموغرافيا الفلسطينية، قوّضت جميعها إمكانية قيام الدولة الفلسطينية التي تشترط الاعتراف بوجود شعب فلسطيني وأرض فلسطينية وهو ما لم يتحقق من خلال إتفاق أوسلو ولواقعه.

(1) - محسن محمد صالح، التقرير: 2006، المرجع السابق، ص 58

(3) - أحمد سيد أحمد، خريطة الطريق إعادة صياغة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 151، (القاهرة : مركز

الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الأهرام، جانفي 2003)، ص 133.